مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١٣)

صوارف المعنى الإعرابى بين قوانين النحاة وتحقيق المقاصد

علامة الجر بالمجاورة أنموذجاً

إعداد

د/ فوزية بنت بداح بن مخلد العتيبى

أستاذ اللغويات المساعد بقسم المواد العامة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز

التخصص العام : اللغويات ، التخصص الدقيق : النحو والصرف

جدة – المملكة العربية السعودية

السنة ٢٨ العدد (١٠٩) ابريل ٢٠١٧م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

"صوارف المعنى الإعرابي بين قوانين النُّحاة وتحقيق المقاصد"

علامة الجرّ بالمجاورة أنموذجًا

د/ فوزية بنت بدَّاح بن مخلد العتيبي

أستاذ اللغويات المساعد بقسم المواد العامَّة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية / بجامعة الملك عبد العزيز

التخصص العام: اللغويات. التخصص الدقيق: النحو والصرف

جدة / المملكة العربية السعودية

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

الملخص

تأتي العلامة دليلاً نصيًّا وقطعيًّا للشَّيء، ومن هنا جاءت العلامة الإعرابية دالَّة أساسيَّة للموقع الإعرابي، إلا أنَّها قد تتعطل في بعض السياقات عن الوفاء بهذه المهمة، وتصرفه عنها، بصوارف عدة، منها: الاتباع، والمجاورة، والتقاء السَّاكنين ...إلخ، وجاءت هذه الدِّراسة لمناقشة هذه الحالة، وبيان ملابساتها؛ لإجلاء موقف النُّحاة منها، والمقاصد المرجوة منها، وتكمن أهميتها في تسليطها الضَّوء على جوانب ضبابية لم تبرزها الدِّراسات السَّابقة المعنية بجانب الإعراب وأدواته، وتعزيزها لمكانة الإعراب في الدَّرس النَّحوي. وقد سرت في تحقيق مقاصدها وفق المنهج الوصفي التَّحليلي، وخلصت إلى نتائج من أهمها: ظاهرة الجرّ بالمجاورة ظاهرة سماعيَّة، ومقتضاها صوتي بحت- لمسوغات عدَّة، كالثِّقة بفهم المتلقي ولفت انتباهه، والتَّيسير بمراعاة التَّناسب الصَّوتي -وكان النُّحاة على وعي بذلك، وحاولوا ضبطه بقاعدة نحوية قدر الإمكان، وإن تباينوا في أُطُرِ تلك القاعدة.

• تاريخ تسليم البحث (نوفمبر /٢٠١٦) * تاريخ الموافقة على البحث (فبراير / ٢٠١٧)

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المقدّمة

المتتبِّع للمكتبة النَّحويَّة يلحظ كثرة الدِّراسات الَّتي عنيت بالحديث عن الإعراب وعلاماته الدَّالة عليه؛ تعميمًا، أو تخصيصًا، لكنَّها -في المقابل- شحَّت في الدِّراسات المعنيَّة بالعلامات الصَّارفة لمعانيه، كعلامة الجرِّ بالمجاورة، أو الاتباع، أو التقاء السَّاكنين ...إلخ.

حتَّى الدِّراسات المعنية بظاهرة الجرِّ بالمجاورة -تحديدًا- لم تقدِّم تفسيرًا لحركتها، بكونها علامة صارفة للمعنى الإعرابي، وليست دالة عليه، منها على سبيل التَّمثيل لا الحصر: دراسة علي حسن مزيان (الخفض علي الجوار) المنشورة في مجلة كلية الدعوة الإسلامية في طرابلس - ليبيا، مجلد(٢١)، العدد (٢١)، عام (٢٠٠٤م)، ودراسة فهمي حسن النمر (ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم) المنشورة في دار الثقافة للطباعة والنشر، في القاهرة، عام (١٩٨٥م)، ودراسة عبد الله نجدي عبد العزيز عبد الله الزنكلوني (القول المختار في الجر على الجوار) المنشورة في مجلة كلية اللغة العربية بالزقازيق - جامعة الأزهر، مجلد (١١)، عدد (١٣)، عام (١٩٩٣م).

وبذا تختلف دراسة (صوارف المعنى الإعرابي بين قوانين النُّحاة وتحقيق المقاصد) علامة الجرِّ بالمجاورة أنموذجًا، عن سابقاتها في فرضيتها الأساس، الَّتي يمثِّلها تساؤل: هل العلامة في قول (جحرُ ضبٍّ خربٍ) وأشباهه علامة إعرابية دالة على معناها؟

إن كانت الإجابة بـ (نعم) فلمَ اختلف النُّحاة في تفسيرها؟ وإن كانت الإجابة بـ (لا) فما هي هذه العلامة؟ وكيف يمكن أن تنتظم وقواعد النُّحاة؟ وما المقصد المرجوة منها؟

وعلى ذا، استقر بناؤها على ثلاثة محاور، يسبقها توطئة بعنوان (دعوات إلغاء الإعراب: منشؤها، ومآلها)؛ جاء المحور الأول بعنوان: (صوارف المعنى الإعرابي: المصطلح، والنَّشأة)، لمحاولة تسليط الضَّوء على هذه العلامات؛ وتحرير مصطلحها، ونشأته، وجاء المحور الثاني بعنوان (علامة الجر بالمجاورة، وموقف النُّحاة منها)، لبيان مفهوم مصطلح الجرِّ بالمجاورة، وأُطُره الَّتي سنَّها النَّحاة؛ لصبغه بصبغة نحوية، في حين جاء المحور الثالث بعنوان (صوارف المعنى الإعرابي: المقاصد، والأغراض) لتسليط الضَّوء على باعثها والمقاصد الَّتي ترتجى منه.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

واقتضت طبيعة فكرة الدِّراسة أن يسلك فيها من سبل مناهج البحث ما يعين على الوصول إلى الغاية منها؛ فكان -بذا- منهجها وصفيًّا، وتحليليًّا، ونقديًّا؛ فقد قنَّنت مصطلح الدِّراسة، وتناولت مفهوم المجاورة وموقف النُّحاة منه، وبيَّنت مقاصدها، وناقشت ذلك بحسب ما توفر لها من رؤى مؤيدة ما بدا لها بأدلة.

هذا، والله المرجو في التَّوفيق والسَّداد.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

توطئة

دعوات إلغاء الإعراب: منشؤها، ومآلها

تتعالى بين الفينة والفينة أصوات داعية لإلغاء الإعراب من اللُّغة العربية؛ فما هو في نظرهم إلاَّ مظهر شكلي، آل إلى عقم الدّرس النَّحوي، لتكلُّف النُّحاة وولعهم به.

وقد وجدت هذه الدَّعوة مرتعًا خصبًا لها لدى أحد النُّحاة القدماء؛ ولعلَّ هذا ممَّا ساهم في إفساح المجال لها للبزوغ كلَّما خمدت؛ إذ انبثقت أول إرهاصات تلك الدَّعوة من كلام قطرب الَّذي ذهب فيه إلى أنَّ وظيفة علامات الإعراب تقتصر على الخفَّة وسهولة النُّطق بالكلمات، وليست للدلالة على المعاني النَّحوية والتَّفريق بينها؛ إذ توجد في الكلام العربي كلمات متفقة في إعرابها مختلفة في معانيها، وأخرى مختلفة في إعرابها متفقة في معانيها ، ولو كان الإعراب غايته التَّفرقة بين المعاني لكان للمعنى الواحد إعراب واحد لا يفارقه [1].

وكذا رأي للزَّجاجي –وإن كان أخفُّ وطأة من رأي قطربَ– ذهب فيه إلى أنَّ الإعراب أمر ثانوي يدخل الكلام عرَضًا، والكلام قد لا يأتي معربًا ويفهم، فقال: "إنَّ الكلام سبيله أن يكون سابقًا للإعراب ... وإنَّما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء. ومع هذا فقد رأينا الشَّيء من الكلام الَّذي ليس بمعرب قريبًا من معربه كثرة ... فعلمنا بذلك أنَّ الإعراب عرَض داخل في الكلام لمعنى يوجده ويدلُّ عليه، والكلام إذاً سابقه في المرتبة، والإعراب تابع من توابعه" [2].

ومع كون هذين الرَّأيين يحملان ملامح واضحة لبداية انطلاق تلك الدَّعوة إلا أنَّها لم تجد أنصارًا كثيرين لدى العلماء القدماء، لذلك خبت نارها ولم يأبه بها كثير من النُّحاة، وواصلوا ما جنَّدوا أنفسهم له.

---

(1) يُنظَر كلامه في: أبي القاسم الزَّجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط٣ (بيروت، دار النَّفائس، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، ص٧٠-٧١.

(2) أبوالقاسم الزَّجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، مرجع سابق، ص ٦٧ .

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وفي العصر الحديث ظهرت تلك الدَّعوة مجدَّدًا على أيدي بعض المستشرقين وبعض العرب[١]؛ فمن الأولين المستشرق (فولرز) الَّذي ذهب إلى أنَّ القرآن نزل بلهجة خالية من الإعراب –وهي لهجة مكة– وقام النُّحاة بعد ذلك بتنقيحه وفق قواعدهم، ليصل إلى درجة عالية من الفصاحة[٢].

هذا التَّصريح المسموم الصَّادر من غير النَّزهاء من المستشرقين، ممَّن سعوا لأغراض دنيئة لتشويه صورة العرب والتَّشكيك في كلِّ ما يتَّصل بهم، سرعان ما هوى على يد واحد من أبناء جلدتهم؛ إذ ذهب المستشرق (نولدكه) إلى أنَّ ما توَّهمه (فولرز) ما هو إلا أحد مظاهر التَّساهل في القراءة بعد انتشار التَّحريف واللحن، ونصوص القرآن لا علاقة لها بهذه المظاهر [٣].

وتعود الدَّعوة في الظُّهور مرةً أخرى على يد عربي كإبراهيم أنيس الَّذي تبنَّى الدَّعوة بأسلوب ساخر في أحد كتبه فكرةً وعرضًا؛ إذ جعل للإعراب قصَّةً، ووصف النُّحاة فيه بأنَّهم رقباء على كلِّ إنتاج أدبي، يتسقَّطون فيه الهفوات، ولا يكادون يعبأون بحسن نسج الكلام، أو ما اشتمل عليه من معانٍ وصور رائعة [٤].

وذهب إلى أنَّ الإعراب طغى على كلِّ النَّواحي، وصارت قواعده في آخر الأمر معقَّدة منفِّرة، لم تقتصر على ما سُمِع وجُمِع بل شملت قياس مالم يُسمَع على ما سُمِع، وابتكرت أصولا؛ رغبة في اطِّراد الإعراب وانطباقه [٥].

ولذلك فظاهرة الإعراب –في نظره– لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب، وليست من دلائل الكلام العربي المستخدم في الأحاديث والخطابات، بل هي من صفات اللُّغة

---

(١) الغاية من تقديم لفظ (المستشرقين) على (بعض العرب) ليس الانبهار بهم، أو الامتثال لقول :"العرب إذا اهتمَّت بالشَّيء قدَّمته"، بل لأنَّ التَّالي تأثَّر بالأول، والمنطق يرى أن يأتي المؤثِّر أو لاً ثمَّ المتأثِّر، وبهذه الصُّورة تسير الجملة مع فكرة الدِّراسة في هذه النُّقطة.

(٢) رأيه في: صبحي الصَّالح، دراسات في فقه اللُّغة، ط١٢، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م)، ص١٢٢.

(٣) رأيه في: المرجع السَّابق، ص١٢٢.

(٤) يُنظَر: إبراهيم أنيس، أسرار اللُّغة، ط٧ (القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، ١٩٩٤م)، ص١٩٨.

(٥) يُنظَر: المرجع السَّابق، ص١٩٩.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الأدبية النَّموذج. وهو في كلامه هذا متأثر جدًّا بما ذهب إليه المستشرق (كوهين)؛ إذ كلام أنيس عين ما قاله (كوهين) واستند إليه [1].

وذهب أنيس إلى أبعد من ذلك حين ذهب إلى أنَّ هذا الإعراب الَّذي بلغت سطوته على فصحاء العرب أنفسهم وفحول الشُّعراء وطال القراءات القرآنية لم يكن سوى صورة لاختراع حديث أوجده النُّحاة؛ من أتقنه نال الحظوة -كما يزعم- عند النُّقاد العتاه أصحاب النَّحو، وارتفع عن مستوى العامَّة [2].

ويُلمَح من قيام هذه الدَّعوة لدى المحدثين تحديدًا، ظهور رواسب الإصابة بلوثة الانبهار بالغرب صالحه وطالحه؛ فما كان قادمًا من الغرب تلقفوه بشغفٍ، وما كان مرجعه عربي فيُنظر له نظرة تنقيص واستغراب.

ولعلَّ الدَّعوة بإلغاء الإعراب سيطرت على فكر إبراهيم إنيس، وآمن بها حقَّ الإيمان، إذ صرَّح بها مفردًا الحديث عنها في بعض كتبه، كما في (أسرار اللُّغة)، أو مشيرًا إليه أثناء مناقشته لبعض القضايا، كما في (في اللهجات العربيَّة).

هذا الإيمان المطلق بالدَّعوة لم يسرِ في فكر جميع المحدثين؛ إذ كان علي عبدالواحد[3] أكثر تعقُّلاً من إبراهيم أنيس، وانصافًا لجهود العلماء في هذه القضية؛ فأنكر دعوة إلغاء الإعراب، أو عدَّه دخيلاً على اللُّغة، أو أنَّه من صنع النُّحاة أنفسهم.

وأيدَّ ما ذهب إليه بأدلة يقبلها المنطق والواقع؛ فرأى أنَّ عدم وجود قواعد الإعراب في اللهجات العاميَّة الحاضرة ليس دليلاً على عدم وجودها في العربيَّة الأولى؛ إذ عدم وجودها راجع إلى قوانين التَّطور الصَّوتي، إلاَّ أنَّ ذلك لم يمنع من وجود آثار لها في بعض اللُّغات السَّامية، وهذا ما أثبتته كتب التَّاريخ، كما أنَّ دقَّة القواعد وتشعبها خير دليل على عدم اختراعها كما قيل تعسُّفًا؛ إذ قواعد اللُّغة ليست ممَّا يخترع أو يفرض على النَّاس، بل نشأت تلقائيًّا، وتكوَّنت تدريجيًّا؛ إذ كان علماء البصرة والكوفة يعتمدون على ملاحظة المحادثة العربيَّة، ويستنبطون القواعد منها في حذر شديد ممَّن يأخذون، ولم يكن لهم علم باللُّغات

---

(1) يُنظر رأي (كوهين) في: صبحي الصَّالح، دراسات في فقه اللُّغة، ص١٢٤.
(2) إبراهيم أنيس، أسرار اللُّغة، ص٢٠٩ .
(3) يُنظر: علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، ط٧ (القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت)، ص٢١٢-٢١٦.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الأخرى كاللاتينية والإغريقية، بدليل اختلاف طبيعة القواعد ومناهجها في العربية عن غيرها اختلافًا جوهريًا، والإعراب لم يكن بدعًا في العربية وليس من خلق النُّحاة.

إضافة إلى ذلك أوزان الشِّعر تقوم على ملاحظة نظام الإعراب في المفردات وبدونه تختل الأوزان، وهذه الأوزان سابقة لعلماء البصرة والكوفة.

ناهيك عن تواتر القرآن ووصوله إلينا معربًا، وفي الرَّسم العثماني دليل على فساد ما رأوه كوجود علامات إعراب بالحروف وعلامة إعراب المنصوب المنوَّن ..إلخ.

وصرَّح أخيرًا تبيانًا لرأيه بقوله: ".. فنظام الإعراب عنصر أساسي من عناصر اللُّغة العربيَّة، وليس من إلهام عبقري، ولا من اختراع عالم، وإنَّما تكوَّن في صورة تلقائية في أحقاب طويلة" (١).

أمَّا مهدي المخزومي فكان لموقفه من الإعراب نظرة ذات شقين؛ الشِّق الأول يتمثَّل في رفضه أساس هذه الدَّعوة رفضًا مستشفًا من قوله :"ولا ضير في الاهتمام بالإعراب وعلاماته على أنَّه جانب من جوانب الدَّرس النَّحوي لا على أنَّه النَّحو كلَّه" (٢).

والشِّق الآخر يتمثَّل في رفضه ما آل إليه الإعراب من أمور تحت وطأة نظرية العامل، وإغفال أمور كان ينبغي أن يكون لها نصيب من النَّظر؛ فهو يرى أنَّ الإعراب مبيِّن للوظيفة اللغوية النَّحويَّة للكلمات والجمل، وله علامات دالة عليه" (٣).

ويبدو كلامه إلى هنا مقبولاً إلا أنَّه تعثَّر حين قال: "ومن خصائص العربيَّة أنَّ الكلمة فيها تحمل معها ما يدلُّ على قيمتها النَّحويَّة وأنَّ لها من أجل ذلك حرية أوسع في التَّقديم والتَّأخير. وليس من شأن النَّحوي أن يتتبع هذه العلامات، ويتقصَّى أصولها في تاريخ اللُّغة الطَّويل، فلمثل هذا دارسون مختصُّون، ولمثله حقل آخر من الدِّراسة اللُّغوية. كلُّ ما يقوم به النَّحوي هو أن يستقرئ اللُّغة في الاستعمال، فيستخلص ما يستطيع استخلاصه من مبادئ وأصول عامَّة" (٤).

---

(١) صبحي الصَّالح، دراسات في فقه اللُّغة، ص٢١٥.
(٢) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ط٢ (بيروت: دار الرَّائد العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٦٨م)، ص٦٦.
(٣) المرجع السَّابق، ص٦٧
(٤) المرجع السَّابق، ص٦٧-٦٨ .

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ووجه تعثره ظهر في قصره دور النَّحوي على تقعيد النَّقل المُستقرَأ فحسب، فهو يريد تجريد النَّحوي من مهامه ليصبح حاله كحال اللُّغوي، والفرق بينهما واضح؛ إذ اللُّغوي ناقل لما نطقت به العرب، أمَّا النَّحوي فمتصرف فيما نقله اللُّغوي وقائس عليه [1].

وبذا، فالذي يظهر من حال هذه الدَّعوة بصفة عامَّة، أنَّها ما أن يوقد فتيلها حتَّى تخبو من جديد على يد معاصرين لمن أوقدها أو تالين لهم، بل إنَّ أنصارها يخبون جذوتها وهم لا يشعرون، ويميتونها بأيديهم بتناقض أقوالهم مع أفعالهم وهم ساهون؛ إذ هم لا يستغنون عن الإعراب في حديثهم وكتاباتهم، وما وصل إلينا من أفكارهم تلك إلاَّ وروعي فيها قواعد الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا وإعرابًا وبناءً، فدعوتهم -بهذا- ميتة بشهادتهم وإن كابروا، ومن الضَّيم وصف الإعراب بمجرَّد حركات تلصق بأواخر الكلمات لغرض شكليٍّ؛ إذ الهدف منه جوهريٌّ في كلِّ لوازمه؛ فكثير من المعاني تستغلق ولا تسبر مكنوناتها إلاَّ به.

(1) جلال الدِّين السُّيوطي، المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك وآخرون، ط٣، جـ١ (القاهرة: دار التُّراث، د.ت)، ص٥٩. بتصرف.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المحور الأول: صوارف المعنى الإعرابي: المصطلح، والنَّشأة

وعلى ضوء ما سبق، انبرت هذه الدِّراسة "صوارف المعنى الإعرابي بين قوانين النُّحاة وتحقيق المقاصد"، تأييدًا صريحًا لرسوخ الإعراب في الدَّرس النَّحوي، وبيان مكانته؛ من خلال تسليطها الضَّوء على الجانب الغائب عن ساحة البحث، وهو صوارف المعنى الإعرابي، فما المراد بالصَّوارف؟

ترد مادة (صرف) بمعنى"رَدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفًا فانْصَرَفَ. وصَارَفَ نفْسَه عَنِ الشَّيْءِ: صَرَفَها عَنْهُ.." [1]، ويُفهم من هذا أنَّ (الصوارف) أدوات تغير جهة المعنى الإعرابي، وتحول دون تحقيقه، في سياقاتها.

وعلى ذا، يُقصَد بصوارف المعنى الإعرابي العلامات الَّتي تأتي خلاف المعنى الإعرابي المحتمل؛ بمجيئها في غير سياقها الطَّبعي، وكأنَّها بهذه الحال تنبِّه المتلقي لهذه الغاية.

لكنَّ التَّساؤل المحك إذا كانت العلامة الإعرابية قد تأتي بهذه الحال فلمَ يُعتدُّ بها؟ وألا يمكن أن يعدَّ ذلك مدخلاً للقول بفقدانها لخصيصتها، وبالتَّالي إهمال دورها؟

قد تنحو الإجابة عنه منحيين وفق منظور الاعتداد بالإعراب في الدَّرس النَّحوي، أو إنكاره؛ فمن ينكره -كما ذهب إلى ذلك قطرب ومن شايعه- فمن الممكن أن يعدوا هذه الحالة تعزيزًا لما ذهبوا إليه من أنَّ العلامات الإعرابية ليست دوالاً على المعاني النَّحويَّة، وإنَّما هي من قبيل الخفَّة وتيسير النُّطق فقط.

أمَّا من يعتد بالإعراب، فيمكن أن يرى في هذه الحال دليلاً صريحًا لإثبات وظيفة العلامة الإعرابية، ودلالتها على المعاني النَّحويَّة؛ فهي وإن كانت صارفة في سياقات ما فهي لغاية مقصودة، في حين أنَّها باقية على وظيفتها الطَّبعيَّة في السِّياقات الأخرى.

إزاء هذين الموقفين يمكن الخلوص إلى أنَّ المعاني النَّحويَّة ليست بدعًا عن المعاني الأخرى؛ فهي عرضة لتتصرف؛ لدقَّتها، وهنا تبرز وظيفة العلامة الإعرابيَّة، الَّتي ماهي سوى دالَّة لفظيَّة على تلك المعاني، فإن جاءت بخلاف ذلك خرجت عن سياقها.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، جـ٩، ص ١٨٩.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

يَعضُد هذه الحال علامة الجرِّ المجاورة؛ إذ ليست علامة إعراب، وقرينة ذلك المحل الإعرابي للكلمة محل الإشكال.

المحور الثاني: علامة الجر بالمجاورة، وتفسير النُّحاة لها

لم يسنَّ النُّحاة المتقدمون حدًّا صريحًا جامعًا مانعًا لمصطلح (الجرِّ بالمجاورة) أو ما يقوم مقامه من مترادفاته[1]، بل اكتفوا بإشارات مقتضبة عنه حكمًا أو تعليلاً.

فسيبويه –مثلاً– وضَّح معالمه وأُطُره دون تصريح بهذا المصطلح؛ إذ قال:" ممَّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام" [2].

وتتلَّخص ماهيته في أنَّه جرٌّ لفظي لتابع مرفوعٍ أو منصوب لفظًا ومعنًى، لكن عُدِل عن تبعيَّة هذا التَّابع لمتبوعه لفظًا، وجُرَّ؛ لمجاورته لمجرور [3] سابق.

وعرَّفه أحد الباحثين المحدثين بأنَّه "الاسم الَّذي من حقِّه أن يكون منصوبًا أو مرفوعًا ولكنَّه جرَّ لمجاورته الاسم المجرور المباشر قبله" [4].

وبذلك، فعامل الجرِّ فيه خلاف ما هو متعارف عليه في بقية المجرورات الَّتي تجرُّ بالإضافة أو بحرف جر [5] أو بالتَّبعيَّة؛ إذ هو جرَّ بالمجاورة فحسب، لدواعي صوتيَّة. لكن هذا العامل لم يترك على عواهنه؛ فيصدق على أيِّ تجاور في الجملة؛ إذ ذاك مدعاة

---

(1) كالجرِّ بالجوار، أو الخفض بالجوار، أو الخفض بالمجاورة ... وإن كانت الباحثة ترى أنَّ الجرَّ أقرب للمجاورة من الخفض؛ إذ الجرُّ إمالة شيءٍ إلى شيءٍ، وإقامته مُقامه، وهذا لا يتأتَّى إلاَّ في حالة كونهما متجاورين، بينما الخفض يوجب أن يكون أحد الشَّيئين أعلى من الآخر، فيخفض إليه. وهذا ما لمحتْه من حديث الأصمعي للخليل. في: عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، ط٢ (الكويت: وزارة الإعلام:١٩٨٤م)،ص ٢٥٣.

(2) عمروبن عثمان سيبويه، الكتاب، ط٣، جـ١ (القاهرة :مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ص٤٣٦.

(3) أحمد بن يوسف السَّمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخرَّاط، جـ٢ (دمشق: دار القلم، د.ت)، ص٣٩٠، بتصرف.

(4) عزيزة فوَّال بابتي، المعجم المفصَّل في النَّحو العربي، جـ٢، ص٩٥٤.

(5) فهمي حسن النَّمر، ظاهرة المجاورة في الدِّراسات النَّحويَّة ومواقعها في القرآن الكريم (القاهرة: دار الثَّقافة، ١٩٨٥)، ص٧، بتصرف.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

للفوضى وإبهام المعاني المرادة، بل قُيد باستحقاق الاسم حالة إعرابيّة من رفع أو نصب، وعُدِل عنها للجرّ؛ لمجاورته اسم مجرور، مع أمن اللَّبس.

يُعضِّد هذا قول السَّمين الحلبي:" والجوار إنمَّا يكونُ حيث يستحقُ الاسمُ غيرَ الجرّ فيُجَرُّ لمجاورةِ ما قبله" (١).

كما قُيد الجرُّ بكونه عارضًا لأجل المجاورة، وليس أصيلاً وإن جاور؛ إذ المجاورة هي من اقتضت الجرَّ؛ وهذا ما يُستشفُّ من قول السَّمين الحلبي السَّابق، وقوله في موضع آخر:"... وأما باقي الأمثلة التي أوردها فليست من المجاورة الَّتي تؤثر في تغيير الإعراب" (٢). وكذلك قول: "وإنَّما جُرَّ لَمَّا جاور مجرورًا. وهذا مرجوحٌ لإمكانِ غيرِه" (٣).

ولأنَّ هذا الجرَّ جاء على خلاف المجرورات الأخرى، وخلاف ما هو متعارف عليه في عرف قواعد النُّحاة، فقد تباينت موقفهم منه؛ ففي حين ضيَّق بعضهم أفقه، لم يمنع بعضهم الآخر من توسيعه (٤).

ومن العرض السَّابق عُلِم أنَّ الاسم المجرور بالمجاورة لابدَّ أن يكون تابعًا، لكن النُّحاة اختلفوا في تحديد نوع هذا التَّابع؛ أيشمل النَّعت والعطف والبدل والتَّوكيد أم يُقتصَر على بعضها؟

والَّذي يبدو أنَّ هناك إجماع بينهم على أن يكون الاسم المجرور بالمجاورة نعتًا، ولكنَّهم اختلفوا في التَّوكيد والبدل والعطف؛ فأجاز بعضهم التَّوكيد على ندرة وحُصِر في ضرورة الشعر (١)، ومنعوا العطف والبدل.

---

(١) أحمد بن يوسف السَّمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، جـ ٤، ص٢١٤.

(٢) أحمد بن يوسف السَّمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، جـ ٤، ص٢١٤.

(٣) المرجع السَّابق، جـ١٠، ص٦١.

(٤) وذلك لتباين مواقفهم من الحالة برمتها؛ إذ في حين أجازها بعضهم -كسيبويه، والمبرد، والعَكبري- أنكرها بعضهم الآخر، كابن جني، والنَّحاس. ينظر تباعًا: سيبويه، عمروبن عثمان، الكتاب، جـ١، ص٤٣٦؛ وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، جـ٦ (الكويت: التُّراث العربي، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ص٦٦٠؛ وأبوالبقاء عبدالله العكبري، التِّبيان في إعراب القرآن، ص٤٢٢؛ وابن جني، الخصائص، جـ١، ص١٩١-١٩٢؛ وأبوجعفر أحمد بن محمد النَّحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير زاهد، ط٢، (د.م: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، جـ١، ص٣٠٧.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ولعلَّ ممَّا يسوِّغ ذلك كون النَّعت والمنعوت أشبه بالمتلازمين؛ إذ لا فاصل يفصل بينهما غالبًا، في حين أنَّ البدل على نية تكرار العامل، والعامل المقدَّر مانع منها لفصله، والعطف يكون بأداة من أدواته، الَّتي تفصل بين المتجاورين فتمنع من المجاورة [٢].

هذا فيما يتعلَّق بنوع الاسم المجرور بالمجاورة، أمَّا ما يتعلَّق بأُطِر معالمه فقد حدَّدها الخليل[٣] كالتَّالي:

- ✓ أن يكون نعتًا للَّذي أضيف إليه المجاور، مثل؛ جحر ضبٍّ.
- ✓ أن يكون ومجاورُه المخفوضُ نكرتين.
- ✓ أن يكون واقعًا موقع نعتِ الاسمِ النِّكرةِ الَّذي يجاوره.
- ✓ أن يصير هو ومجاورُه شيئاً واحداً كالاسم الواحد.

ويُلمَح من تقييدهم الاسم المجرور بالجوار بالنَّكرة بعدٌ آخر من إسقاط مفهوم المجاورة على القاعدة النَّحوية، وهو مراعاة البعد النَّفسي للمجاور؛ إذ معلوم في الثَّقافة العربيَّة أنَّ الجارَ السَّابق يُدخِل في حماه جارَّه اللاحق، وتشتدُّ ضرورة الإدخال في الحمى إذا كان الجارُ غريبًا، نكرةً، ليس ذا معرفة بأحد ممَّن حوله، فهو بذلك محتاج لمن يتشبَّث به، في حين أنَّ الجارَّ المعروف ليس بحاجة لذلك؛ فهو قوي بنفسه.

يُعضِّد هذا قول ابن جني معلِّلاً اشتراط النَّكرة بأنَّها أكثر حاجة إلى الصِّفة، وبمقدار هذه الحاجة تتشبث بالأقرب إليها، وهذا لا يتأتى في المعرفة؛ إذ هي في غالب الأحوال تستغني عن الصِّفة، ولا تحتاجها كحاجة النَّكرة [٤].

---

(١) أحمد بن يوسف السَّمين الحلبي، الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، جـ٤، ٢١٢.

(٢) يُنظَر: محمد عرفة الدُّسوقي، حاشية الدِّسوقي على مغني اللبيب على كتب الأعاريب، ضبط: عبدالسَّلام أمين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣١هـ - ٢٠٠٠م)، جـ٣، ص٥٢٦.

(٣) تصنيفها على هذا النَّمط في: ناصر سعيد العيشي، الخلاف النحوي في القراءات القرآنية، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، ص٤٧٨؛ وينظر: سيبويه، الكتاب، جـ١، ص٤٣٦.

(٤) أبوالفتح عثمان ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (د.م: وزارة الأو قاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، جـ٢، ص٢٨٨.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

كما اشترط في جواز الجرِّ بالمجاورة الموافقة بين الكلمة المضافة والمضافة إليه إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتعريفًا وتنكيرًا. أمَّا سيبويه فلم يشترط ذلك [1].

المحور الثالث: صوارف المعنى الإعرابي: المقاصد، والأغراض

من الاستعراض السَّابق لموقف النُّحاة من ظاهرة الجرِّ بالمجاورة يمكن الخلوص إلى أمرين:

الأمر الأول: حركة الجرِّ بالمجاورة ليست حركة أصليَّة؛ إذ ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنَّما هي صارفة له، وجيء بها؛ للمناسبة اللفظية بين المتجاورين [2].

الأمر الثَّاني: العلامات الصَّارفة سببها عارض في التَّركيب، أو الخروج عن النَّسق التَّركيبي، وهذا لا يتأتى إلا تحقيقًا لمقاصد عدَّة، لعلَّ من أهمها التَّالي:

أولاً: الثِّقة بفهم المتلقي ولفت انتباهه.

يستند هذا المقصد إلى أنَّ الكلامُ العربيُّ يمتازُ بالمرونةِ، والعلائق بين عناصر تراكيبه جليَّة؛ فيؤدي المعنى فيه تراكيبُ مناسبةٌ لمقتضى المقامِ، فإذا نَبَتَ إحداها، وخالفَتْ القوانينَ المألوفةَ فذلكَ لأمرٍ مقصودٍ ومعنًى مرادٍ، لم يخفَ هذا على المتلقي؛ إذ حركة (خرب) في قول (جحر ضبٍّ خربٍ) يفهم منها أنَّها ليست للتَّبعيَّة؛ فالضَّب لا يُوصف بالخراب.

ويُستشفُّ من هذا المقصد نكتة لطيفة، تُستمَد من ظلال العلائق بين عناصر التَّركيب؛ إذ تأبى الانفكاك عن بعضها البعض معنويًا، وإن انفكت لفظيًّا.

وهذا لبُّ تفسير حركة الجرِّ بالمجاورة؛ إذ ثبت أنَّ الاسم اللاحق في هذه الحالة متأثر بالاسم الَّذي قبله، والعلامة دليل هذا التَّأثر، وبالتَّالي فوظيفة هذه الحركة ذاتِ طبيعتين متغايرتين؛ فهي لمناسبة حركة الاسم السَّابق لها، ولصرف المعنى الإعرابي.

ولعلَّ المتكلم العربي جمع -بفطنته- مابين إيصال المعنى الَّذي يرمي إليه وبين مسلك أيسر الطُّرق في النُّطق بالنَّسبة له، معتمدًا على وظيفتي تلك الحركة غير المتوقعة في ذلك الموضع، وقدرة المتلقي على فهم المعنى الَّذي يرمي إليه من خلالها، فهو وإن كان لم

---

(1) سيبويه، الكتاب، جـ١، ص٤٣٧.

(2) محمد عرفة الدُّسوقي، حاشية الدِّسوقي على مغني اللبيب على كتب الأعاريب، جـ٣، ص٥٢٥.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

يصرّح بهذا التَّصور إلاَّ أنَّه لم يقصد أن تكون الكسرة حاملة لمعنى الجرّ النَّحوي؛ لأنَّ هذا يتنافى مع معناه الَّذي يريده، وإنَّما عمد للنُّطق بها طلبًا للمشاكلة الصَّوتيَّة.

يعضد هذا قول "لأنَّ العرب ربما قلبت إعراب الشَّيء لتُتْبِعَ اللفظ اللفظ" [1]، كذلك ما أورده الدّسوقي أثناء تعليقه على أحد شواهد هذه الحالة؛ إذ قال: "... وإن كان مخفوضًا لفظًا فهو مرفوع تقديرًا، والعامل إنَّما يتسلَّط على تلك الحركة المقدَّرة لاقتضائه إياها من جهة المعنى، **ولا تسلُّطَ له على الحركة اللفظية؛ لأنَّه غير مقتضٍ لها** وإنَّما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية" [2].

فكون العامل غير متسلِّط على هذه الحركة يؤيد فكرة أنَّها حركة صارفة للمعنى الإعرابي، والَّذي سوَّغ للحركة صرف المعنى الإعرابي تظافرها مع القرينة المعنويَّة الَّتي تنفي التَّلازم التَّركيبي بين الكلمتين المتجاورتين؛ فلا علاقة في المعنى ما بين الاسم السَّابق واللاحق، وبالتَّالي هذه الحركة لا تحتمل معنى الدِّلالة الإعرابيَّة الَّتي من المفترض أن تحملها، بل تلفت نظر المتلقي بأنَّ هذا الموضع ليس موضعَها الأساس.

وممَّا يُستأنس به قول أحد الباحثين: "وكان الدَّاعي إلى التَّضحية بالقرينة اللفظية هو سبب جمالي يكمن في التَّوافق النغمي بين المتجاورَين وجعلهما متحدين في الحركة، وقد أسعفتهم بذلك القرينة المعنوية..." [3].

وممَّا سوَّغ ذلك -أيضًا- كون هاتين الكلمتين المتجاورتين مطلوبتين لكلمة واحدة، وتلك الكلمة تفتقر لهما - معًا- افتقارًا غير متأصِّل [4] لها؛ إذ هما من بابين نحويين مختلفين،

---

(1) أبوالفرج جمال الدِّين ابن الجوزي، زاد المسير في علم التَّفسير، ط٣، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، جـ٨، ص٤٣٦ -٤٣٧.

(2) محمد عرفة الدُّسوقي، حاشية الدِّسوقي على مغني اللبيب على كتب الأعاريب، جـ٣، ص٥٢٥.

(3) عبد الهادي كاظم الحربي، الشَّاهد الشِّعري النَّحوي عند الفرَّاء (ت:٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن): دراسة نحوية، رسالة ماجستير، جامعة بابل، بابل (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ص١٧٨.

(4) معنى الافتقار غير متأصِّل يتلخَّص في احتياج كلمة لأخرى ومع ذلك فالعلاقة بين الكلمة الطَّالبة وبين المطلوبة علاقة انفصال؛ إذ يمكن أن تستغني الكلمة عن أحدهما، ولهذا يمكن الفصل بينهما. المعنى مستوحى من: حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النَّحو العربي (عمَّان، دار الشُّروق، ٢٠٠٦م)، ص٣٦.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ويفرض كلّ باب على كلمته الَّتي تنضوي تحته حركة إعرابيَّة خاصَّة، قد تكون مغايرة لكلمة أخرى كما في هذه الحالة؛ إذ تطلب الكلمةُ الطَّالبة أسبق مطلوبتيها مضافة لها، وتطلب اللاحقة نعتًا، ومجيء الكلمة اللاحقة بحركة مخالفة لحركة الكلمة الطَّالبة عزَّز كونها صارفة للمعنى الإعرابي؛ إذ سبَّب ذلك انكسار القاعدة النَّحويَّة للمتلقي [١]، وأشعره- بالتَّالي- بألم ذهني يدفعه للبحث عن تفسير تلك الحركة.

وتطبيقًا لهذه الفكرة على مثال الحالة الشَّائع يمكن القول بأنَّ كلمة (جحر) تفتقر لكلمة (ضبٍّ)، وكذلك تفتقر لكلمة (خرب)، وكلا الافتقارين غير متأصل، ومن بابين نحويين مختلفين؛ فالأولى يملي عليها بابها أن تكون مجرورة، والثَّانية مرفوعة تابعًا لحالة الكلمة الطَّالبة لها إعرابيًا، ومع ذلك جاءت الكلمة الثَّانية متوَّجة بالكسرة كسابقتها على خلاف ما هو متوقَّع.

يُستأنس لذلك بقول أحد المحدثين: "وحين تحرص اللُّغة على التَّناسب الصَّوتي؛ فإنَّها تضحي بقضايا لُغوية أخرى" [٢]؛ إذ أصبح التَّناسب الصَّوتي مقدَّم على القاعدة النَّحويَّة "... فليس لهذا النَّوع من الإتباع مبرر من القاعدة، ولهذا السَّبب لا يمكن تفسير الإتباع على اللفظ إلاَّ في ضوء المناسبة الصَّوتيَّة بين صوتين حين تتضافر القرائن على بيان المحلِّ الإعرابي **فلا يحتاج إلى حركة التَّابع بين القرائن الدَّالة، ويؤثر عليها حركة المناسبة الصَّوتيَّة**" [٣].

وبقول آخر: إنَّ "الحركات الإعرابية تتعارض في كثير من أحوالها مع قانون[مهم] من قوانين النُّطق هو ما نسميه (الميل إلى انسجام الحركات المجاورة وتأثر بعضها ببعض) فهذه الحركات الإعرابية كما وصفها النُّحاة تعارض في الكثير من الأحيان الميل العام

---

(١) تعزيز الفكرة مستوحى من: محمَّد حماسة عبد اللطيف، النَّحو والدَّلالة: مدخل لدراسة المعنى النَّحوي الدَّلالي (القاهرة: د.ن: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، ص٤٤.

(٢) أحمد كشك، من وظائف الصَّوت اللُّغوي محاو لة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ط٢ (د.م: د.ن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، ص١٦.

(٣) محمد حماسة عبداللطيف، العلامة الإعرابيَّة في الجملة بين القديم والحديث (القاهرة: دار غريب للطِّباعة والنَّشر، ٢٠٠١م)، ص٣٤١.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ما بدا أنَّ هنالك تلازمًا بين القول بأنَّ الكسرة أقوى الحركات وبين علاقته بالجرّ بالمجاورة؛ إذ الكسر عادة يكون مقرونًا بألم، والألم ضعف، والضَّعف خفض، والخفض قد يشوب عادة بشائبة التَّبعية لما جاوره في بعض أحواله.

وهذا ما تحقَّق في هذه الحالة؛ إذ الكسرة فيها ليست كسرة إعراب أصلية، وهي بذلك مقلقة إعرابيًا، ومؤلمة ذهنيًا للمتلقي؛ في محاولته البحث عن تفسيرها، كما أنَّ الكلمتين المتجاورتين ضعيفتان معنى؛ إذ لا علاقة تلازم بينهما، وكونهما نكرتين سوَّغ إتباع الأخيرة للأولى، ومماثلتها لها؛ لحاجتها للتَّشبث بما يقويها.

وبناءً على هذا، فالحالة قائمة على أحد القوانين الصَّوتية، وهو: قانون مماثلة الأقوى[1]، أو قانون (جرامونت) الَّذي يمكن تلخيصه في سيطرة صوت على آخر، وتتم هذه السَّيطرة بحسب موقع الصَّوت المؤثر أهو في البداية أو النهاية، وتكمن سيطرته بحسب ما يحمله من صفات القوة والمقاومة والاستقرار [2].

وهو ما ذهب إليه عبد الصبور شاهين [3] عندما ذكر أنَّ من أسباب المماثلة القوَّة، الَّتي تتمثَّل في نمطين: قوَّة في ذات الصَّوت المؤثر، منشؤها توفر خواص صوتية به أكثر من الصَّوت الآخر، وقوَّة في موقع الصَّوت المؤثر؛ فيكون المتقدِّم، ويكون الصَّوت الآخر المتأَّخر.

فهذان الأمران متحقِّقان في ظاهرة الجرّ بالمجاورة؛ إذ قوَّة الصَّوت المؤثر متوافرة في الكسرة؛ فهي أقوى من الضَّمَّة والفتحة، وقوَّة الموقعية متمثِّلة في قوَّة تأثير الكلمة السَّابقة على اللاحقة.

---

(1) من خلال بحث البحث في هذا الأمر تبيَّن لها أنَّ هذا القانون تجسَّد في مصطلحات عدَّة، منها: المماثلة اللفظية، أو الإتباع اللفظي، أو المطابقة اللفظية، أو التَّناسب اللفظي، أو التَّجانس اللفظي، أو المشاكلة اللفظية.. وقيل في الأخيرة: "والشَّكل في الحقيقة الأنس الذي بين المتماثلين في الطَّريقة، ومنه قيل للنَّاس أشكال، وأصل المشاكله من الشَّكل". عبد الرءوف المناوي، التَّوقيف على مهمات التَّعاريف (د.م: عالم الكتب، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ص٢٠٧.

(٢) عبدالصَّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنَّحو العربي (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م)، ص٢٣٣ .

(٣) يُنظَر: المرجع السَّابق، ص٢٣٨.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

هذه الرؤية أذنت بإطلاق الذّهن لتأمل آخر، وأفسحت المجال لتساؤلات جديدة تتلخّص في: هل هذه القوّة الّتي هي من مفرزات البيئة الطّبعيّة والاجتماعيّة للعربي سارية على نسق الوظيفة الأساس من اللّغة وهي التّواصل مع الآخرين؛ للفهم والإفهام؟ وإذا كان الأمر كذلك فما الدّافع من وراء جرّ كلمة ليس حقُّها الجرّ؟ أهي القوّة المتمثّلة في حركة الجرّ والمجاورة حقًّا أم أنّهما منفذان لتسهيل العلّة الحقيقية؟

يبدو أنّ طرف خيط الإجابة على هذا التّساؤلات كامن في ذات التّساؤل الأول؛ ذلك في ربطه وضع البيئي للنّاطق الأساس باللّغة وانعكاس ذلك على اللّغة؛ فالعربي ابن بيئته، ومعلوم أنّ العرب كانوا بدوًا رُحّلاً لا يكاد يستقرّون على حال؛ فهم إمّا باحثون عن مرعى، أو معانون لويلات المعارك، وعلى ذلك فهم في حركة دائبة، وكان من البدهي أن تتأثر أصوات لُغتهم المجاورة بعضها ببعض؛ لأجل السّرعة في نطق الكلمات، ومزج بعضها ببعض [1]؛ تمشيًا مع واقعهم المعيشي.

وبذا، فتمام الإجابة على التّساؤلات يكمن في ربط القول بأنّ اللّغات واللهجات تختلف" في درجة الميل إلى هذا الإتباع اختلافًا بينًا؛ إذ إنّ بعضها بسبب من طبيعة الآداء البطيء يجنح إلى نطق أصوات الكلمة نطقًا متأنيًا، فيسمح لها ذلك بنقل اللسان من الضّم إلى الكسر أو إلى الفتح، في أصوات المد المتوالية من غير أن يشعر المتكلم بثقل ذلك، على حين تجنح اللّغات أو اللهجات ذوات الآداء السّريع بوجه عام إلى الإتباع ومجانسة الأصوات كيلا يثقل عليها الانتقال من موضع إلى موضع آخر بعيد" [2].

يعضد هذا رأي أحد الباحثين [3]، الّذي ذهب إلى أنّه ليس من تفسير عضوي نفسي لظاهرة المماثلة غير الإسراع بنطق الحركات.

وبهذا يكون الكلام جامعًا بين عوامل الصّحة وعوامل الجمال؛ بآداء اللّغة وظيفتها، مع موسيقية الكلام [1]؛ إذ جمال الكلام في هذه الحالة يظهر في مجيء الحركة المصاحبة

([1]) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية (القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصريّة، ٢٠٠٣)، ص٦٣.

([2]) غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللّغوية (العراق: دائرة الشّؤون الثّقافية والنّشر، ١٩٨٤م)، ص١٨٣.

([3]) عبدالصّبور شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنّحوالعربي، ص٢٣٢-٢٣٣.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

للكلمة اللاحقة خلاف ما يتوقَّعه المتلقي إعرابيًا، وهو موطن الألم الذِّهني المحبَّب-كما قيل سابقًا- وهو ألم الصَّدمة غير المتوقعة الَّتي تدفع المتلقي للبحث عن المعنى المراد.

يعضد هذا ما قرَّره" (مارتينيه) أنَّ وظيفة أيِّ جزء من أجزاء الكلام تتحدد بناء على الدَّور الَّذي يلعبه هذا الجزء في العملية الإخباريَّة، على أساس أنَّ المتكلِّم يقوم واعيًا باختيار العناصر اللُّغوية، ثمَّ شحنها بالطَّاقة الإخبارية أو القوَّة التَّعبيرية؛ فتكون الوظيفة القيمة التَّمييزية من النَّاحية الدّلالية العامَّة، ومن ثم فإنَّ المعنى الَّذي يحمله الجزء من الكلام يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالوظيفة الَّتي يؤديها هذا الجزء. ومن خلال ذلك ربط (مارتينيه) مفهوم الوظيفة بمدى التَّوقُّع لدى السَّامع ربطًا عكسيًا" [٢].

فـ "مع أهمية المشاكلة ... الَّتي تؤدي إلى مثل تلك التَّغييرات الَّتي تحدث بتأثير ميل المتكلمين إلى السَّير على إيقاع واحد في الكلام، تؤدي إلى متعة نفسية عند المتكلم والمستمع على حدٍّ سواء؛ فإنَّهم في سبيلهم إلى هذه المشاكلة لا ينسون المعنى؛ إذ هو الأساس في عملية الكلام، وهو الهدف الرَّئيس من عملية التَّواصل اللُّغوي بين أفراد المجتمع الواحد، وأفراد البيئة اللُّغويَّة الواحدة" [٣].

وعلى ذلك يمكن القول: إنَّ الغاية من الجَّر بالمجاورة عند العربي بذل الجهد الأقلِّ عند الإجراء اللُّغوي [٤]، وهو ما يعضده القانون الصَّوتي؛ إذ إتباع حركتين من ذات واحدة أخفُّ من إتباعها بمغايرة، وهذا ما كان الحال عليه في شواهد الجَّر بالمجاورة؛ فاتبعت الكلمة اللاحقة في جميعها بحركة سابقتها، وهي الكسرة.

---

(١) يُنظَر: رشاد محمد سالم، الآداء الصَّوتي في العربيَّة، مجلة جامعة الشَّارقة للعلوم الشَّرعية والإنسانية، المجلد٢، العدد٢، (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م)، ص٢١٧.

(٢) أسامة كامل جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النَّحوية (عَمان: دار الفرقان للنَّشر والتَّوزيع، ٢٠٠٤م)، ص٦٧.

(٣) جميل إبراهيم إبراهيم، ظاهرة المشاكلة في الصَّرف العربي (الدَّمام: مكتبة المتنبي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ص١٣-١٤.

(٤) الفكرة مستوحاة من بحث: أبو أو س إبراهيم الشَّمسان، التَّخلص من المتماثلات لفظًا، في كتاب: الشَّاذليات (الرِّياض، جامعة الملك سعود، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م)، ص٩.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وكانت الكسرة خير مجسِّد لهذه الغاية؛ إذ تتكوَّن نتيجة تحريك أسفل اللسان، في حين أن الضَّمَّة نطقها يتطلَّب مجهود عضلي؛ لتتكوَّن من تحريك أقصى اللسان. ولا شكَّ أن تحريك أسفل اللسان أسهل من تحريك أسفله [١].

وبهذا جاءت لهجات البدو أميل إلى الانسجام المستفاد من توالي الحركات المتشابهة[٢]؛ لمناسبة تنقلاتهم وحياتهم غير المستقرَّة، لذا فهم أجنح إلى كلِّ ما من شأنه أن يؤدي المعنى في أقصر وقت وأقلِّ جهد [٣].

وقد يتبادر لذهن القارئ تساؤل: إذا كان توالي الحركات المتماثلة قانونًا صوتيًا الهدف من الاقتصاد للجهد اللُّغوي فكيف يوفَّق ما يقال من أنَّ العرب تكره توالي أكثر من حركتين فتضطر لإبدال الحركة الثَّالثة؟ وهل يتعارض هذا مع إتباعهم هنا حركتين الثَّانية ليست أصلية؟ بعكس الحركات المتتالية في جمع المؤنث الَّتي جميعها أصلية كما في (مسلمَات) ومع ذلك أبدلت فتحة النَّصب لكسرة منعًا للتَّوالي.

لعلَّ الإجابة عنه تكمن في أنَّ العرب تكره توالي أكثر من مثلين أو حركتين [٤]، وما حدث في هذه الحالة –على ضوء القانون الصَّوتي– هو توالي مثلين فقط، وهما حركتان، أي أنَّها تسير وفق نمط ما ترتضيه العرب في كلامها.

بل هذا التَّوالي للمتماثلين ذو فائدة تظهر بشكل جلي عند امتداد "التَّأليف الصَّوتية ليشمل عددًا من الكلمات الملاصقة أو المجاورة، ممَّا يطيل الكلمة الصّوتية فيزيد احتمال توالي المتنافرات من الحركات، ممَّا يدعو إلى التَّخلص منه، بإيجاد قدر من التَّناسب بين حركات الكلمة المنطوقة، ومن ثمَّ يبدل الصَّوت إلى صوت آخر؛ بحثًا عن التَّناسق والانسجام؛ لأنَّه في كلِّ لغة تنسجم أجزاؤها كلُّها...وهي بذلك تسعى لتحقيق عامل الاقتصاد

---

(١) يُنظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص٨٥.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص٨٦.

(٣) بهذا الفهم تختلف الدِّراسة مع إبراهيم أنيس فيما رآه حينما وصف حياة البدوي وتأثيرها على كلامه بقول: "أمَّا البدوي الَّذي يقنع بالقليل، ويخلد إلى السَّكينة والهدوء، فحياته مليئة بالتَّراخي، وبما يشبه الكسل حتَّى في نطقه. فهويقتصد في الجهد العضلي وفي التَّنفس، ويميل إلى الاختصار في القول، لا يكاد يبدأ الكلام حتَّى ينتهي منه". ينظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ١١٥.

(٤) يُنظر: عباس حسن، النَّحو الوافي، جـ١، ص٩٥.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

في الجهد العضلي . فمتى تواءمت الأصوات المجاورة مخرجًا وصفة، سهل نطقها، وتحقَّقت لها السَّلاسة والانسجام، فلا يتناول التَّغيير شيئًا منها. أمَّا إذا كانت متنافرة في ذلك فإنَّ جهاز النُّطق يتأثَّر في التَّفوه بها، وهنا يلزم نوع من التَّغيير في بعض تلك الأصوات ليمكن النُّطق بها دون معاناة أو نفور، وفي هذا الباب يكون الانسجام بين الحركتين فتكونا ضمتين أو كسرتين أو فتحتين" (١).

ولعلَّ ممَّا يفسِّر سرَّ هذا الميل للمماثلة في اللُّغة العربيَّة كونها شفوية المنشأ، والاعتماد على السَّماع في الأخذ والنُّطق (٢).

لكن لا يُفهَم من ذلك أنَّ المشاكلة أو المماثلة، طريق عشوائي يسلكه العربي متى شاء، أو أنَّها سائغة بلا قيود؛ إذ"العربي عندما يتكلَّم يوجه نظره أولاً شطر المعنى، وثانيًا شطر تحسين اللفظ بالمشاكلة بين الألفاظ والمطابقة بينها، فإذا أدَّى تحسين اللفظ بالمشاكلة والمطابقة إلى إفساد المعنى طُرِحت المشاكلة حفاظًا على المعنى . فالمشاكلة مختارة ما لم [تؤدِ] إلى فساد المعنى" (٣).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المشاكلة سماعية، وتشمل "كلَّ ما ورد فيه مشاكلة صيغة لأخرى، أو إعراب لآخر بدون وجود مقتضٍ للتَّغيير في الصِّيغة أو الإعراب سوى المشاكلة، وهذا في مواضع كثيرة لا يمكن القياس عليها" (٤).

وهي"من العوامل المؤدية إلى التَّخفيف الَّذي يؤدي إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وهذا ما عبَّر عنه القدماء بكون العمل من وجه واحد (فيكون أخفَّ عليهم)" (٥).

ومن جانب آخر، يبدو أنَّ اقتصار تأثير الكلمة السَّابقة على الكلمة اللاحقة في هذه الحالة، وتعذر العكس، مرتبطٌ بفكرة سرعة النُّطق، وبذل أقلِّ مجهود في النُّطق؛ إذ حركة

---

(١) علي عبد الله علي القرني، أثر الحركات في اللُّغة العربيَّة دراسة في الصَّوت والبنية، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، مكة المكرَّمة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ص٥٥.

(٢) أحمد علم الدِّين الجندي، اللهجات العربية في التُّراث في النِّظامين: الصَّوتي، والصَّرفي، القسم الأو ل، (د.م: الدَّار العربية للكتاب، ١٩٨٣م)، ص ٢٦٧.

(٣) جميل إبراهيم إبراهيم، ظاهرة المشاكلة في الصَّرف العربي، ص١٤.

(٤) جميل إبراهيم إبراهيم، ظاهرة المشاكلة في الصَّرف العربي، ص٢٥.

(٥) المرجع السَّابق، ص٢٠.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الكلمة السَّابقة معلومة لدى النَّاطق أمَّا حركة اللاحقة فهي في حكم المجهولة؛ فمن البدهي أن الأيسر في النُّطق، والأسرع في الوقت أن يتبع النَّاطق حركة الاسم اللاحق بحركة الاسم السَّابق له.

وعلى ذا، فيمكن القول باطمئنان أنَّ ظاهرة الجرِّ بالمجاورة منشؤها الأساس صوتي - كما أُستُجلي ذلك سابقًا- وإن حاول النُّحاة طبعها بطابع التَّقنين النَّحوي إلاَّ أنَّهم كانوا على وعي بهذا المنشأ، وإن لم يصرِّحوا به حكمًا في المسألة، فقد صرَّحوا به علَّة للحكم الَّذي أوجوده؛ إذ سمَّاه سيبويه (المضارعة)، ويقصد بها تقريب الأصوات المجاورة ، وابن جني سمَّاه في موضع بـ(التَّقريب)، وفي آخر بـ (التَّجني) [1]. وممَّا يُذكر تمثيلاً لذلك الوعي لديهم قول: "بالخفض إما على المجاورة وتناسب الكلام" [2].

ويُستأنس لذلك بقول ابن عصفور: "إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم: هذا جُحرُ ضَبٍ خرِبٍ، فجروا خربًا على أنّه صفة لضب مع أنَّ الخَرِب في الحقيقة إنّما هو الجُحْرُ، فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى" [3].

---

(1) أحمد علم الدّين الجندي، اللهجات العربية في التُّراث في النِّظامين: الصَّوتي، والصَّرفي، القسم الأو ل، ص٢٦٦.

(2) أبوالفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، جـ٦(د.م: دار طيبة للنَّشر والتَّوزيع، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م)، ص٥٣.

(3) أبوالحسن علي بن مؤمن ابن عصفور، شرح جمل الزجاجيّ، جـ١، ص٦٢٧.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

خَلصت الدِّراسة إلى نتائج عدَّة، من أهمها:

- ✓ حركة الجرِّ بالمجاورة صارفة للمعنى الإعرابي.
- ✓ ظاهرة الجرِّ بالمجاورة سماعيَّة.
- ✓ يتعيَّن تحديد الحالة في مجيء الاسم مجرورًا، وكان حقُّه أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا.
- ✓ اشتراط النُّحاة كون الاسم المجرور بالمجاورة لكرة محاولة تسويغ قبولهم بالحالة.
- ✓ كان النُّحاة على وعي بأنَّ منشأ الحالة صوتي، وحاولوا ضبطه بقاعدة نحوية قدر الإمكان، وإن تباينوا في أُطُرِ تلك القاعدة.
- ✓ مقتضى الجرِّ بالمجاورة صوتي بحت؛ لمسوغات عدَّة.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصادر والمراجع

١. **إبراهيم، جميل إبراهيم** (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م) ظاهرة المشاكلة في الصَّرف العربي، الدَّمام: مكتبة المتنبي.

٢. **الأنصاري، ابن هشام** (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبداللطيف الخطيب، الكويت: التُّراث العربي.

٣. **أنيس، إبراهيم** (١٩٩٤م) أسرار اللُّغة، ط٧، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٤. **أنيس، إبراهيم** (١٩٨٤م) دلالة الألفاظ، ط٥، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٥. **أنيس، إبراهيم** (٢٠٠٣) في اللهجات العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريَّة.

٦. **بابتي، عزيزة فوَّال** (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م) المعجم المفصَّل في النَّحو العربي، ط٢، بيروت: دار الكتب العلميَّة.

٧. **برارات، عائشة** (٢٠٠٩م)أغراض المتكلِّم ودورها في التَّحليل النَّحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورفلة.

٨. **جرادات، أسامة كامل** (٢٠٠٤م) الأبعاد المعنوية في الوظائف النَّحوية، عَمان: دار الفرقان للنَّشر والتَّوزيع.

٩. **الجرجاني، عبد القاهر** (د.ت) دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي.

١٠. **الجندي، أحمد علم الدِّين** (١٩٨٣م) اللهجات العربية في التُّراث في النِّظامين: الصَّوتي، والصَّرفي، القسم الأول، د.م: الدَّار العربية للكتاب.

١١. **ابن جني، أبو الفتح عثمان** (د.ت) الخصائص، تحقيق: محمد علي النَّجار، مصر: دار الكتب المصريَّة.

١٢. ابن **جني، أبو الفتح عثمان**(١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، د.م: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٣. **ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدِّين** (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م) زاد المسير في علم التَّفسير، ط٣، بيروت: المكتب الإسلامي.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

٣٩. المناوي، عبد الرءوف (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م) التَّوقيف على مهمات التَّعاريف، د.م: عالم الكتب.

٤٠. النَّحاس، أبو جعفر أحمد (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م) إعراب القرآن، تحقيق: زهير زاهد، ط٢، د.م: دار الكتب.

٤١. النَّمر، فهمي حسن (١٩٨٥م) ظاهرة المجاورة في الدِّراسات النَّحويَّة ومواقعها في القرآن الكريم، القاهرة: دار الثَّقافة.

٤٢. وافي، علي عبد الواحد (د.ت) فقه اللغة، ط٧، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

٢٧. **عبد اللطيف، محمّد حماسة** (١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) النَّحو والدَّلالة: مدخل لدراسة المعنى النَّحوي الدَّلالي، القاهرة: د.ن.

٢٨. **عرار، مهدي** (٢٠٠٣م) ظاهرة اللبس في العربية: جدل التواصل والتفاصل، عمّان: دار وائل للنَّشر والتَّوزيع .

٢٩. **ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن** (١٤١٩هـ / ١٩٩٩م) شرح جمل الزجاجيّ، تحقيق: صاحب أبوجناح، بيروت: عالم الكتب .

٣٠. **العكبري، أبو البقاء عبد الله** (د.ت) التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي البجاوي، د.م: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣١. **العيشي، ناصر سعيد** (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م) الخلاف النحوي في القراءات القرآنية، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق.

٣٢. **القرني، علي عبد الله علي** (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م) أثر الحركات في اللُّغة العربيَّة دراسة في الصَّوت والبنية، رسالة دكتوراة، جامعة، أم القرى، مكة المكرَّمة.

٣٣. **ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر** (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط٢، د.م: دار طيبة للنَّشر والتَّوزيع .

٣٤. **الكريم، عبد الله أحمد** (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م) التَّوهم عند النُّحاة، القاهرة: مكتبة الآداب، .

٣٥. **كشك، أحمد** (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) من وظائف الصَّوت اللُّغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، ط٢، د.م: د.ن.

٣٦. **المخزومي، مهدي** (١٤٠٦هـ / ١٩٦٨م) في النَّحو العربي نقد وتوجيه، ط٢ ، بيروت: دار الرَّائد العربي .

٣٧. **المطلبي، غالب فاضل** (١٩٨٤م) في الأصوات اللُّغوية، العراق: دائرة الشُّؤون الثَّقافية والنَّشر .

٣٨. **الملخ، حسن خميس** (٢٠٠٦م) رؤى لسانية في نظرية النَّحو العربي، عمّان، دار الشُّروق .

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

Abstract

Tag text guide comes and decisive thing, hence the combining diacritical mark key function for the site of the Bedouin, but may fail in some contexts to fulfil this task, its behavior, bsawarf,: followers, and Confluence residents. Etc this study came to discuss this case, the statement of circumstances to evacuate grammarians position, their desired destinations, is important in highlighting aspects of previous studies not blurry throws up beside the voice and instruments, strengthening its place in the grammar lesson and have walked in the fulfilment of its purposes in accordance with descriptive analytical findings: the neighboring traction acoustic phenomenon phenomenon, whereby purely vocal–for several justifications, as confidence in understanding receiver and caught his eye, and facilitation proportionality voicemail. grammarians are aware of this, and tried to adjust to the database Grammatical as possible and that they differed in that rule.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الملخص	٥١٧
المقدمة	٥١٨
توطئة دعوات إلغاء الإعراب: منشؤها، ومآلها	٥٢٠
المحور الأول: صوارف المعنى الإعرابي: المصطلح، والنَّشأة	٥٢٥
المحور الثاني: علامة الجر بالمجاورة، وتفسير النُّحاة لها	٥٢٦
المحور الثالث: صوارف المعنى الإعرابي: المقاصد، والأغراض	٥٢٩
الخاتمة	٥٣٩
قائمة المصادر والمراجع	٥٤٠

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner